ملف العدد :

أثر التغيرات المناخية على الأمن الإنساني في القارة الآسيوية

د.سامح الشريف

دكتوره في الإعلام

الملخص:

من المتوقع أن تكون القارة الآسيوية واحدة من أكثر مناطق العالم عرضة لتغير المناخ ما لم تقم البلدان بإتخاذ اجراءات كبيرة في تلوث غازات الاحتباس الحراري، ووفقًا لتقرير عام ٢٠١٨ الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن زيادة الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية (٢,٤ درجة فهرنهايت) ستؤدي إلى ارتفاع منسوب مياه البحار، وفيضانات خطيرة، وتغيير أنماط هطول الأمطار مما يؤدي إلى الأعاصير العنيفة والجفاف. وعليه، يشكل الاحترار العالمي تهديداً للأمن الغذائي، ويعيق النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، ويحفز الأوبئة، وفي الحالات القصوى، يمكن أن تخلق بيئة مواتية للأنشطة الإرهابية.

وبالنظر إلى مسارات الصراع المناخي، قد تواجه آسيا التوترات الناجمة عن المهاجرين بسبب المناخ، والنزاعات حول فقدان الأراضي ومناطق الصيد، والنزاعات الناجمة عن نقص المياه، و عدم الاستقرار بسبب الأمطار الغزيرة والفيضانات، و المخاطر الجيوسياسية المتعلقة بمصادر الأرض النادرة والقطب الشمالي، لذلك تناقش الدراسة أحدث التوقعات المتعلقة بتغير المناخ وتأثيرات تغير المناخ في آسيا، ونتائج هذه التغييرات على الأمن الإنساني، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

Abstract:

The Asian continent will be one of the world's most vulnerable regions to climate change unless countries make dramatic cuts in greenhouse gas pollution. According to a 2018 report from the Intergovernmental Panel on Climate Change, a global warming increase of 1.5 de-

grees Celsius (2.4 degrees Fahrenheit) will cause rising seas, dangerous flooding, and changing rain patterns leading to violent typhoons and drought. Global warming poses a threat to food security, hobbles economic growth, prompts political instability, and catalyzes pandemics. In extreme cases, it can create an environment conducive to terrorist activities. Considering the climate conflict pathways, Asia may face tensions caused by climate emigrants, conflicts over loss of territories and fishery areas, conflicts caused by water shortage, instability caused by heavy rain and floods, and geopolitical risks of rare earth sourcing, and the Arctic.

Therefore, the study discusses the most recent projections pertaining to climate change and climate change impacts in Asia, and the consequences of these changes on human security, especially for developing countries.

المقدمة

إن تغير المناخ قضية بيئية اجتماعية اقتصادية سياسية أمنية وإنسانية، لها تداعيات عميقة على رفاة البشر وعلى التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، وعواقب وخيمة على العدالة الاجتماعية، فعلى المستوى الفردي، سيشعر بآثار تغير المناخ الأفراد الذين تكون تدابير حماية حقوقهم غير قوية أصلاً بسبب عوامل محددة مثل السن والإعاقة والجنس والفقر، وعلى المستوى العالمي ستكون أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة التي ساهمت أقل مساهمة في الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة الأكثر تضرراً من تغير المناخ، في حين ستتطور العديد من الآثار الأخرى ببطء أكبر لتصبح قضايا واسعة وشاملة.

وتُعد ظاهرة تغير المناخ من أكثر الظواهر إثارة للجدل بين أوساط العلماء والباحثين والمهتمين في مجال البيئة، ويمكن القول في هذا الإطار إن هذه الظاهرة قد امتد تأثيرها إلى أبعد من التأثيرات البيئية لتنسحب على كافة العوامل الأخرى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولاسيما بعد أن اتخذت منحنيًا سياسياً عقب قمة الأرض في ريو دى جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢ والتي نتج عنها توقيع الاتفاقية

الإطارية لتغير المناخ والتي وضعت خارطة طريق لمواجهة هذه الظاهرة وسلبياتها على كوكب الأرض.

لذلك يعد تغير المناخ أحد أكثر القضايا إلحاحًا في عصرنا، وهو يهدد حياة وسبل عيش المليارات من الناس. وتؤدي الكوارث الطبيعية، والتدهور البيئي، وأنماط الطقس المتطرفة إلى تعطيل المحاصيل، واستنفاد مصايد الأسماك، وتقويض سبل العيش، وتحفيز الأمراض المعدية. كما تتلاقى الاتجاهات الديموغرافية والهجرة والتوسع الحضري السريع مع تغير المناخ، مما يزيد من المخاطر بالنسبة للأشخاص الأكثر ضعفاً.

كما يشار إلى تغير المناخ على أنه "عامل مضاعف للتهديد" بسبب قدرته على تفاقم العديد من التحديات والتهديدات الحالية التي تواجه بالفعل في بعض البلدان، مثل الأمراض المعدية والإرهاب والصراع على الموارد الشحيحة. يمكن أن يسهم في عدم الاستقرار، ويؤدي إلى النزوح والهجرة، ويزيد من حدة النزاعات القائمة ويهدد الأمن العالمي. إن العديد من البلدان النامية، ولا سيما الدول الأضعف والأكثر فقراً، لديها قدرة أقل على الاستعداد والتكيف مع تغير المناخ، مع حدوث فيضان أو جفاف قادر على التسبب في عدم الاستقرار والاضطراب. على سبيل المثال، يمكن أن يساهم تغير المناخ في انعدام الأمن الغذائي ويزيد من تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة، والتي يمكن أن تؤدي إلى نزوح جماعي و / أو الهجرة والصراع على الغذاء والماء و / أو الأراضي الصالحة للزراعة والنزاعات الحدودية. هذا يعكس في نهاية المطاف انعدام الأمن في الحياة اليومية للناس. مع تفاقم تأثيرات تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة، من المحتمل أن تصبح التهديدات التي يتعرض لها الأمن أكثر بروزًا وحسمًا.

ولا شك أن للإعلام دور مهم في مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية من خلال نشر الوعي البيئي، ما يعني أن نجاح الدول في مواجهة تلك الظاهرة، أمر يرتبط بوعي مواطنيها، وترشيد سلوكهم البيئي، ما يبرز أهمية الحديث عن دور الإعلام في تلك المسألة، ووفقًا لنتائج الدراسات التي اهتمت بتحليل دور الإعلام في نشر الوعي

بظاهرة التغير المناخي وتأثيراتها المختلفة، فقد خلصت إلى أربع إشكاليات رئيسية، تشير إلى أن الإعلام لم يقم بدوره على الوجه الأمثل- في هذه القضية، وهي: محدودية الاهتمام بالتغير المناخي في الخطاب الإعلامي، سطحية المعالجة الإعلامية للظاهرة، عدم وعي الإعلاميين بالظاهرة، تهميش التخصص البيئي.

اولا. أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في طبيعة المعالجات التي ستحاول بناءها حول واحدة من أهم القضايا التي تؤرق العالم بشكل عام والقارة الأسيوية على وجه الخصوص وذلك أن تداعياتها لا تقتصر على بلد دون آخر، وهو الأمر الذي يستدعي التعاون في هذا المجال، حيث تكمن أهمية هذه الدراسة في إيضاح أثر التغيرات المناخية على الأمن الإنساني في القارة الأسيوية، وعلى ضوء هذا الفهم لخطورة القضية قيد الدراسة تم تقسيم أهمية هذه الدراسة الى بُعدين أساسيين، الأهمية العلمية والأهمية العملية.

- **الأهمية العلمية**:

ففي ضوء ما تم الاطلاع عليه من دراسات تتعلق ببعض جوانب الموضوع محل الدراسة، يمكن القول إن هذه الدراسة إذا ما استطاعت الإجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها فإنها ستكون واحدة من الدراسات المتخصصة في موضوع التغيرات المناخية وأثرها على الأمن الإنساني في القارة الأسيوية، ويمكن أن تضيف إضافة علمية جديدة يمكن للباحثين المتخصصين في هذا المجال العودة إليها، إضافة إلى إثراء المكتبة العربية بدراسة متخصصة في هذا المجال.

- **الأهمية العملية**:

عالجت العديد من الدراسات مسألة تغير المناخ، ومن الملاحظ أن هذه الدراسات قد عرضت الموضوع بطرق مختلفة، أي أنها ركزت على بعد تشخيص الظاهرة دون التطرق إلى ربطها – بدرجة أو بأخرى – بأثرها على الأمن الإنساني في القارة الأسيوية. وتنبع الأهمية أن هذه الدراسة قد تضع ملامح لخارطة الطريق للتعامل المستقبلي مع المشاكل والقضايا الإنسانية المرتبطة بالتغيرات المناخية.

ثانيا، إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية الدراسة حول معرفة تأثير التغيرات المناخية على الأمن الإنساني في القارة الأسيوية، ومن ثم، تتمثل المشكلة البحثية للدراسة في تساؤل رئيسي مفاداه: ما هي أثر التغيرات المناخية على الأمن الإنساني؟

ومن خلال هذا التساؤل، يتفرع عدد من التساؤلات الفرعية، وذلك على النحو التالي:

١. ما هو المقصود بتغير المناخ؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى تفاقم الظاهرة؟
٢. ما المقصود بالأمن الإنساني؟
٣. إلي أي مدي تتأثر القارة الأسيوية بالتغيرات المناخية؟
٤. ما هي تدابير التكيف مع تغير المناخ وتدابير التخفيف؟

ثالثا، منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي تم من خلاله تحديد أبعاد وخصائص الظاهرة المدروسة، ووصفها وصفاً موضوعياً، عبر جمع البيانات، والحقائق، باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي، ومن ثم تم توظيف هذا المنهج في وصف وتحليل مصادر المعرفة المتعلقة بمشكلة الدراسة لوصف وتحليل أبعادها بصورة علمية موضوعية في ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها.

رابعا ، تقسيم الدراسة: يمكن تقسيم الدراسة على النحو الآتي:

- **المبحث الأول**: **الإطار المفاهيمي والتنظيري للدراسة**.
  - المطلب الأول: ماهية التغيرات المناخية.
  - المطلب الثاني: ماهية الأمن الإنساني.
- **المبحث الثاني**: **التغيرات المناخية والأمن الإنساني الأسيوي**.
  - المطلب الأول: الأمن الإنساني الآسيوي في ظل التغيرات المناخية.
  - المطلب الثاني: الجهود الأسيوية في مكافحة تداعيات التغير المناخي.

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي والتنظيري للدراسة

مما لا شك فيه أن تغير المناخ مشكلة عالمية طويلة المدى، تنطوي على تفاعلات معقدة بين العوامل البيئية والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية؛ فقد أدت الأنشطة البشرية الجائرة تجاه البيئة إلى زيادة المخاطر والضغوط على استمرارية الحياة على سطح الأرض، حيث زادت معدلات التلوث بجميع أنواعه، مما أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية، ومن ثَمَّ اختلال التوازن في البيئة والمناخ، وبالتالي فإن قضية تغير المناخ هي قضية مصيرية في عصرنا، ونحن الآن أمام لحظة حاسمة، فالآثار العالمية لتغير المناخ واسعة النطاق وغير مسبوقة في الحجم، منها تغير أنماط الطقس التي تهدد إنتاج الغذاء، وارتفاع مستويات البحار التي تزيد من خطر الفيضانات الكارثية، ومن المتوقع أن يكون التكيف مع هذه الآثار أكثر صعوبة وتكلفة في المستقبل إذا لم يتم اتخاذ تدابير جذرية الآن. وعليه، يتناول الباحث في هذا المبحث الإطار المفاهيمي للدراسة وذلك من خلال تقسيمه على النحو التالي:

المطلب الأول
ماهية التغير المناخي

أولاً. تعريف تغير المناخ:

اتجهت الدراسات في السنوات الأخيرة للاهتمام بالتغير في درجات الحرارة العالمية والإقليمية؛ فالتغير أو التحول "Change" يعني تغييراً جذرياً وفي اتجاه معين لفترة ممتدة تبلغ عقوداً أو فترات أطول، من ذلك "التغيرات" – Variability Fluctuations فهي تغيير متذبذب من حقبة لأخرى، كتناوب حقب الجفاف وحقب كثرة الأمطار، وتناوب الحقب الباردة والحقب الدافئة، حيث يكون التغير مؤثراً وطويل المدى في معدل حالة الطقس لمنطقة معينة(١).

فقد عرَّفت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التغير المناخي بأنه: "التغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى التغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يتم ملاحظته، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية مماثلة"(٢).

في حين عرّفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ (IPCC) مفهوم التغيُّر المناخي بأنه: "تغيُّر في حالة المناخ والذي يُمكن معرفته عبر تغييرات في المعدل أو المُتغيِّرات في خصائصها والتي تدوم لفترة طويلة، عادة لعقود أو أكثر، ويُشير إلى أي تغيُّر في المناخ على مر الزمن، سواءً كان ذلك نتيجة للتغيُّرات الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري"(٣).

وقد ذكر في تقرير حالة البيئة في مصر لعام ٢٠٠٨م، أن التغير المناخي هو "اختلال التوازن السائد في الظروف المناخية كالحرارة وأنماط الرياح وتوزيعات الأمطار المميزة للمنطقة، مما ينعكس في المدى الطويل على الأنظمة الحيوية القائمة"(٤).

كما يعرف آخرون التغيُّر المناخي على أنه "عبارة عن تغيرات في الخصائص المناخيّة للكرة الأرضية نتيجة للزيادات الحالية في نسبة تركيز الغازات المتولدة عن عمليات الاحتراق في الغلاف الجوي، بسبب الأنشطة البشرية التي ترفع من حرارة الجو، ومن هذه الغازات: ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكاسيد النيتروجين، والكلورو فلوروكربون. ومن أهم التغيُّرات المناخيّة: ارتفاع حرارة الجو، واختلاف في كمية وأوقات سقوط الأمطار، وما يتبع ذلك من تغيُّر في الدورة المائية وعملياتها المُختلفة"(٥).

وبالتالي أصبحت التغيرات المناخية واحدة من أهم التهديدات الرئيسية لاستقرار الدول والمجتمعات في القرن الحادي والعشرين، لما لها من تداعيات بالغة الخطورة على النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية(٦). فالنظام المناخي نظام شديد التعقيد يتكون من خمسة عناصر رئيسية: الغلاف الجوي (الهواء) والغلاف المائي (الماء)

والغلاف الجليدي (الجليد والتربة الصقيعية) والغلاف الصخري (الطبقة الصخرية العليا للأرض) والمحيط الحيوي (الكائنات الحية) والتفاعلات بينهما[٧].

وعليه، أطلق الدكتور "كون سمرهايس" اسم الكارثة الزاحفة على قضية التغير المناخي. ويرتبط مفهوم التغير في درجات الحرارة ارتباطًا وثيقًا بالتغير المناخي، وحيث إن التغير في درجات الحرارة شكل مهم من أشكال التغير المناخي، فقد كان هذا كافيًا لإثارة اهتمام علماء المناخ في الآونة الأخيرة بموضوع التغير الحراري، وقاموا بمحاولات جادة لتحديد طبيعة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها. والتغير الحراري يعني تغيراً في حالة درجات الحرارة يتم التوصل إليه باستخدام الاختبارات الإحصائية، مثلًا كالتغير في متوسطات الحرارة لمدة طويلة تدوم عقوداً، ويعزى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى النشاط البشري الذي أوغل من خلال النشاط الصناعي ومظاهر النشاط البشري الأخرى، في تدمير البيئة[٨].

ومن خلال التعريفات سالفة الذكر، يتضح أن هذه التغيرات المناخية يُمكن أن تحدث بسبب العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين، أو بسبب قوى خارجية كالتغير في شدة الأشعة بسبب نشاطات الإنسان الشمسية وظهور البقع الشمسية، أو سقوط النيازك الكبيرة، ومؤخراً (غازات الدفيئة). وقد استخلص العلماء أن زيادة درجة حرارة الهواء السطحي للأرض بنحو ٠,٦٠°م خلال القرن العشرين راجع إلى هيمنة النشاط البشري، والذي هو الآن كبير بما يكفي لتجاوز التغيرات الطبيعية[٩]، أما التقلبات المُناخية فهي تذبذب عناصر المُناخ حول المعدل العام وبدرجات متفاوتة، بحيث لا يتغير المعدل خلال الفترات المُناخية الطويلة التي صنفتها منظمة الأرصاد العالمية لمدة طولها ٩١ سنة فأكثر[١٠].

وعليه، يرى الباحث أن التغير المناخي هو ذلك التغير الناجم عن التغيرات الطبيعية أو الأنشطة البشرية التي من شأنها أن تحدث خللًا في التوازن السائد في الظروف المناخية، كالحرارة وأنماط الرياح وتوزيعات الأمطار، ومن ثَمّ تحدث تأثيرات هائلة على الأنظمة الحيوية الطبيعية، والتي تُسبب في النهاية عواقب بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية واسعة التأثير قد لا يمكن التنبؤ بها، وبالتالي لا يقتصر الأمر على التغيرات الطبيعية للمناخ.

ثانياً، مظاهر التغيرات المناخية:

ينتج التغير المناخي عن تفاعل العديد من العوامل، والتي تشمل الأنشطة الإنسانية، التي تسببت في انتشار المناطق الصحراوية القاحلة، ويُرجع العلماء أيضاً أسباب اختفاء الكثير من الأشجار والحيوانات والنباتات والأسماك بسبب سوء استخدام الإنسان الإمكانات المتاحة له، وقد أدى سوء استخدام الإمكانات الطبيعية المُتاحة للإنسان إلى: اختلال النظام البيئي فاختل المناخ البيئي، وزيادة نسبة الغازات الدفيئة في الجو(١١). كما تشمل الظواهر الطبيعية، مثل البراكين التي يؤدي ثاني أكسيد الكربون المُنبعث منها إلى ارتفاع درجة الحرارة وهو ما يُسمى بالاحتباس الحراري.

ومن مظاهر التغيرات المناخية:

١. ارتفاع درجة الحرارة: تشير مراكز الأرصاد الجوية أن متوسط درجة حرارة الأرض قد ارتفعت خلال القرن الماضي وأن هذا التغيير في درجة الحرارة رغم محدوديته كان مؤثراً جداً بحيث أدى إلى حدوث تغييرات كبيرة في مناخ الأرض، وأن هذا الارتفاع في درجة الحرارة سوف يزداد في المستقبل بسبب الانفجار السكاني وتزايد استهلاك الوقود الأحفوري.

٢. تغير معدلات سقوط الأمطار: ارتفع معدل هطول الأمطار في شرق الأميركتين وشمال أوروبا وشمال ووسط آسيا، بينما انخفض في حوض البحر الأبيض المتوسط وجنوب أفريقيا وبعض المناطق في جنوب قارة آسيا. كما وجد أن كمية المطر التي سقطت على المناطق المختلفة بمصر قد تغيرت، ففي فصل الشتاء انخفضت هذه الكمية في الفترة (١٩٧٨-١٩٩٠) ثم ارتفعت بشكل ملحوظ خلال عام ١٩٩٦، إلا أنها عاودت الانخفاض حتى عام ٢٠٠٧، وقد شهد فصل الصيف هطولاً للأمطار خلال تلك الفترة بنسبة ضئيلة ومتقاربة جداً.

٣. زيادة تواتر وحدة العواصف: من المرجح أن تكون الخمسون عاماً الماضية قد شهدت انخفاضاً في عدد الأيام والليالي الباردة ونسبة ظهور الصقيع في معظم مناطق اليابسة، بينما زاد عدد الأيام والليالي الحارة، ومن المرجح أن مجيء

موجات الحرارة قد يتكرر أكثر من ذي قبل في معظم مناطق اليابسة، كما توجد أدلة مسجلة على حدوث زيادة في شدة الأعاصير الاستوائية في شمال الأطلسي.

٤. ارتفاع مستوى سطح البحر: ارتفع المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر منذ عام ١٩٦١ بمعدل متوسطه ١,٨ ملم/ سنويا، وبمعدل متوسطه ٣,١ ملم/سنوياً منذ عام ١٩٩٣. وأسهم التوسع الحراري في ذوبان الأنهار الجليدية وصفائح الجليد القطبية. ويتسبب الاحتباس الحراري أيضاً في النقص المحدد في مساحة الثلج والجليد(١٢).

وإلى جانب مظاهره السابقة، يتسبب التغير المناخي في زيادة الظواهر المناخية المتطرفة مثل موجات الحرارة العالية والجفاف والفيضانات والسيول والأعاصير والتصحر والأمطار الحمضية والصواعق الرعدية والرياح وموجات الصقيع. فعلى سبيل المثال، تشير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في عام ٢٠٠٨، إلى أن عدد موجات الحر قد ازدادت منذ عام ١٩٥٠، وأن عدد الليالي الحارة قد ارتفع في جميع أنحاء العالم. كما أن عدد الأعاصير وقوة العواصف المدارية واستمراريتها قد ارتفع عن ذي قبل، مع تزايد الأعاصير المدارية منذ عام ١٩٧٠(١٣).

وبناء على ما سبق، يتركز تغير المناخ في محورين:

محور التخفيف، ويقصد به الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من مختلف القطاعات عن طريق استخدام التكنولوجيا النظيفة، واستبدال الوقود، واستخدام الطاقة المتجددة (الرياح والشمس والمساقط المائية والحيوية)

محور التكيف، ويقصد به الاستجابة لمردودات التغيرات المناخية والتعايش مع الظروف الناتجة عن تلك التغيرات مثل استنباط سلالات جديدة من للمحاصيل التي تتحمل الملوحة ودرجة الحرارة العالية، والاستخدام الأمثل للموارد من خلال استخدام تطبيق سيادة المقننات المائية وترشيد الاستهلاك.

المطلب الثاني
ماهية الأمن الإنساني

أولاً، مفهوم الأمن:

برغم الأهمية البالغة لمفهوم "الأمن" وانتشاره، إلا أنه مفهوم حديث في مجال العلوم السياسية، مما أدى إلى غموضه، وبالتالي آثار عدة قضايا منها؛ لا يعتبر مصطلح "الأمن" أفضل تعبير للتعبير عن الأمن القومي للدولة الراهنة من جهة؛ لم يتم بلورة المفهوم ليصبح مجالًا علميًا في العلوم السياسية – منفصلًا عن علم الإستراتيجية – التي تطبق عليها قواعد تأسيس النظرية، بدءًا من وضع الفرضيات وتحديد طرق ومناهج البحث المناسبة واختيار أدوات التحقق العلمي وقواعد الإثبات والرفض وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة، وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم الظاهرة "الأمن القومي".

ويرجع تداول مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر سيل من الأدبيات التي تبحث في كيفية تحقيق الأمن وتجنب الحرب، ومن نتائجها ظهور نظريات الردع والتوازن. ثم في عام ١٩٧٤، تأسس مجلس الأمن القومي الأمريكي، ومنذ ذلك الحين تداول مفهوم "الأمن" بكثرة على مستوياته المختلفة وفقًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

وبالرغم من الدراسات الحديثة حول موضوع "الأمن"، فقد أصبحت مفاهيم "الأمن" محددة وواضحة في تفكير وعقول القادة السياسيين والفكريين في العديد من الدول. وقد ظهرت كتابات مختلفة في هذا المجال، وظهرت مفاهيم معينة ينتشر في إطاره، ولعل أبرزها "الأمن القومي الأمريكي" و"الأمن الأوروبي" و"الأمن القومي السوفياتي" قبل انهياره ومن ثم تفككه. وفي مجال الوصول إلى مفهوم "الأمن" متفق عليه، يجدر التعرف على هذا المعنى في إطار المدارس الفكرية المعاصرة، فالأمن من وجهة نظر الموسوعة البريطانية، يعني" حماية الأمة من تهديد القهر على يد قوة أجنبية[١٤].

كما تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن، وفق الأسس التي اعتمد عليها كل باحث والتطورات التي لامست المفهوم ولعبت دوراً مهماً في بلورته. لذلك، ساهمت المتغيرات الدولية في تبديل مفهوم الأمن. وقد عرّفها البعض على أنها الحالة التي يدور النقاش فيها حول السعي إلى التحرر من التهديد، كما عرفه هنري كسنجر بأنه هناك حالة عدم الاستقرار، كما عرفه روبرت مكنمار وزير الدفاع الأمريكي السابق بقوله تسود مساحة كبيرة من سطح الكرة الأرضية، إذ توجد علاقة مباشرة بين الوضع الاقتصادي للدول[١٥]، من خلال ما تم اقتراحه يمكن القول أن الأمن كمفهوم هو الشعور بالأمان والمتعلق بغياب التهديد وغياب هوس الخوف وتوفير الحق في البقاء عن طريق التحرر من المخاطر التي تهدد وجوده[١٦].

ولعل ما أوضحه وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين "روبرت مكنمارا" عن الأمن في كتابه "جوهر الأمن" يعد الأبرز، حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". واستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل." ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله – سبحانه وتعالى –: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ". ومن هنا نشير إلي أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف يعني بالمفهوم الحديث تهديداً شاملاً، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، داخلياً وخارجياً[١٧].

وفي إطار ما سبق يكون المفهوم الشامل "للأمن" من وجهة نظر الباحث هو "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتَّي المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة"[١٨].

ثانياً، مفهوم الأمن الإنساني:

إن أمن الإنسان لا يهدف فقط إلى الحفاظ على حياة الفرد، بل يعني أيضًا الحياة الكريمة والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص وتنمية قدرات الإنسان، بالإضافة إلي حماية حريات الفرد الأساسية وحمايته من التهديدات والظروف القاسية، كما تحرره من التهديدات المنتشرة والممتدة زمنيًا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وكرامته وحريته.

لذا أصبح مفهوم الأمن الإنساني إطاراً موسعًا للأمن الوطني (أمن الدولة – أمن المجتمع – أمن الإنسان)، حيث يحتوي هذا المفهوم بالإضافة لحماية الحدود والوحدة الترابية وسيادة الدولة ومصالحها الوطنية والحيوية على أبعاد وظيفية أخرى مرتبطة بحماية حقوق الإنسان وحرياتهم وترقيتهم بشكل يمكن ضمان كينونتهم وكرامتهم ومستقبل الأجيال القادمة(١٩).

ولقد أصبح هذا المفهوم موسعًا ليشمل على تهديدات أكثر أخلاقية وإنسانية وحياتية. وهذا ما جعل من واجب صانعي السياسات الأمنية الموازنة التكاملية بين أمن الدولة وأمن الإنسان ... وذلك على الرغم من صعوبة التحقيق العملي لمثل هذا التصور لميوعة المفهوم وضبابية الحدود بين ما هو دولتي وما هو إنساني.

ومع ذلك، يعرف الأمن الإنساني بأنه هو أمن الإنسان من الخوف (من القهر والعنف والتهميش) والحاجة (الحرمان ... وعدم التمكين الاجتماعي)، أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدل من التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته(٢٠).

فعلى الرغم من الإجماع الواسع على هذا التعريف الإجرائي إلا أنه مع ذلك توجد تعاريف كثيرة ضعيفة التوافق الوظيفي. فلجنة الأمن الإنساني قد عرفته على أنه "حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقي من حقوق وحريات الإنسان"(٢١).

بينما هناك من يعرف الأمن الإنساني علي إنه مجموعة من عمليات حماية الحريات الأساسية – الضرورية لبقاء الإنسان والتنمية، أي حماية الإنسان من التهديدات

الخطيرة والمستديمة سواء أكانت طبيعية أم مجتمعية مع تمكين الأفراد والمجتمع من إمكانية تطوير قدراتهم لتحقيق خيراتهم بذاتهم (المبادرة الذاتية والمستقلة) بشكل يتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(٢٢).

كما نجد اتفاقًا حول تعريف المفهوم في أدبيات العلاقات الدولية التي تعرف مفهوم "الأمن الإنساني" من خلال عنصرين أساسيين، وهما(٢٣):

١. الحماية: يتعلق بتعرض الأفراد والمجتمعات لأخطار تهددهم تهديدًا بالغًا، وأنه لحماية الإنسان من هذه المخاطر يجب الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان، وتحديد المهددات التي تهدد أمن الإنسان تهديدا خطيرا سواء كانت هذه التهديدات تقليدية او غير تقليدية، ثم بعد ذلك بذل مجهود حقيقي من خلال المؤسسات الوطنية حكومية وغير حكومية لحماية هذا الأمن.
٢. التمكين: يتم دعم تمكين الأفراد من خلال توفير التعليم الملائم، والمناخ العام للديمقراطية، واحترام الحريات العامة مثل حرية الصحافة، وحرية الوصول إلى المعلومات، وحرية تكوين الجمعيات، والحق في المشاركة السياسية، والانتخابات الحرة النزيهة، حيث إنه من المؤكد أن الأفراد المتمكنين يمكنهم المطالبة بحقوقهم وباحترام كرامتهم إذا تم انتهاكها، والدفاع عن أمنهم حال تعرضه للتهديد(٢٤).

أما التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٩٤ فقد عرف مفهوم الأمن الإنساني كمنظور جديد للتنمية. وأن الأمن متمحور حول الفرد وحاجاته وكذلك حمايته من التهديدات والمخاطر المستعصية **chronic threats** مثل المرض والمجاعة والقهر السياسي و"احتمالات الانقطاع المفاجئ والضار لحاجات الفرد اليومية ..."(٢٥).

فمن هنا جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الصادر في ١٩٩٤ تحديد سبعة محاور للأمن الإنساني حسب فلسفة الحاجات الإنسانية، وذلك كالتالي(٢٦):

١. الأمن الاقتصادي أي ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد.
٢. الأمن الغذائي أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.

٣. الأمن الصحي أي ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها.
٤. الأمن البيئي والتي يقصد بها حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من استدمار الإنسان.
٥. الأمن الفردي/ الشخصي والذي يعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة، الدول، الفواعل عبر الدولية ...الخ.
٦. الأمن المجتمعي الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية والقيم من العنف العرقي والطائفي.
٧. الأمن السياسي الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع تضمن وترقي حقوق الإنسان.

ولقد مكن هذا المنظور الأممي من تطوير مجموعة من المبادرات مثل المبادرات اليابانية والكندية والنرويجية التي تهدف إلي تحقيق الأمن والسلم الدوليين من خلال التنمية وتمكين البشر من حقوقهم(٢٧). وكانت لهذه المبادرة دور نشط في إنشاء "شبكة الأمن الإنساني" والتي على أساس نجاحاتها أسس الأمين العام للأمم المتحدة، آنذاك، كوفي عنان "لجنة الأمن الإنساني" وحرر الأوربيون تقرير برشلونة A Human Security Doctrine for Europe (٢٠٠٤).

المبحث الثاني
التغيرات المناخية والأمن الإنساني الآسيوي

يعتبر تغير المناخ ظاهرة تثير القلق ليس فقط للبلدان في القارة الأسيوية ولكن أيضًا لجميع البلدان في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أن الدول الآسيوية في وضع غير موات بسبب تعرضها لظروف مناخية قاسية، غقطاع الطاقة هو المساهم الرئيسي في تغير المناخ، والذي يؤدي بدوره إلى تغيرات في نوعية المياه وكميتها، ومستوى سطح البحر، وصحة الإنسان، وإنتاج الغذاء، والسياحة، والأمن.

وقد حاولت الدول الآسيوية التكيف مع آثار تغير المناخ أو التخفيف من حدتها؛ ولكن هناك العديد من التحديات التي يجب التغلب عليها من أجل مواكبة هذه التغييرات. تعتبر بعض عوامل التخفيف في القطاع الصناعي وقطاع البناء، وخاصة تلك التي تبحث عن وقود بديل للنفط، بعيدة المدى إذا لم تتمكن البلدان من التعاون في جهودها. نظرًا لأن المنطقة بها موارد لتنفيذ تغييرات شاملة، فمن المستحسن أن يعمل أصحاب المصلحة معًا من أجل تحقيق التزامن في جهودهم.

لذا تناول الباحث في هذا المبحث التغيرات المناخية والأمن الإنساني في القارة الآسيوية، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين على النحو الآتي:

المطلب الأول

الأمن الإنساني الأسيوي في ظل التغيرات المناخية

أصبح تغيرُ المناخ في السنوات الأخيرة التهديدَ الأكبرَ لحياة الإنسان، حيث يعتقد العلماء أن درجة حرارة الأرض ترتفع بشكل تدريجي بمعدل ٠،٨٥ درجة مئوية، وقد وصل هذا الارتفاع إلى ٠،٨٧ درجة مئوية في العام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من الإسهام المنخفض للمنطقة العربية من الغازات الدفيئة المقدر بأقل من ٥% من مجمل الانبعاثات في العالم، فإنها –وبحكم موقعها وامتدادها الجغرافيين وتباين بناها الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى تدهور الموارد الطبيعية فيها، واعتماد كثير من بلدانها على الموارد الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ كالزراعة ومصادر الثروة السمكية– ستكون من أكثر المناطق عرضة للتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية، وتفاعلاتها المختلفة التي تشمل تهديدا للمناطق الساحلية، وازدياد حدة الجفاف والتصحر، وشح الموارد المائية، وزيادة ملوحة المياه الجوفية، وانتشار الأوبئة والآفات والأمراض على نحو غير مسبوق؛ الأمر الذي يترتب عليه انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعرقلة مسيرة التنمية المستدامة. (٢٨).

تهديد الأمن المائي:

تغطي قارة آسيا ثلث سطح الأرض ويحدث كل مناخ معروف تقريباً في هذه القارة، وهي أكبر القارات، ولها أعلى متوسط ارتفاع فوق مستوى سطح البحر، وهي الأكثر رطوبة، وبرودة. وتخضع المناخات في آسيا لتأثيرات الأرض بدلاً من التأثيرات البحرية، والتغيرات الموسمية في درجة الحرارة والرطوبة شديدة. وتختلف مناخات آسيا من منطقة إلى أخرى بسبب الاختلافات في كمية وكثافة وتوزيع الطاقة الشمسية ودرجة الحرارة والرطوبة وهطول الأمطار والضغط الجوي والرياح والعواصف.

تهديد الأمن الغذائي:

بحلول عام ٢٠٣٠، سيتأثر الأمن الغذائي للناس بمزيد من فترات الحرارة الشديدة والجفاف المتكررة والأطول والأكثر شدة. بعد عام ٢٠٣٠، سيتأثر الأمن الغذائي بشكل متزايد بالتغيرات في اتجاهات تغير المناخ على المدى الطويل: ارتفاع درجات الحرارة، وتغيرات هطول الأمطار، وارتفاع مستوى سطح البحر.

ومن المؤكد أن تغير المناخ يحدث، ولكن لا تزال هناك شكوك حول اتجاه وحجم بعض التغييرات. ستشعر المنطقة بترددات أعلى لموجات حرارية أكثر شدة ومتوسط درجات حرارة أعلى. من المتوقع أن تصبح موجات الجفاف الأكثر تواتراً وشدة "الوضع الطبيعي الجديد" في أجزاء من القارة، الاتجاهات الأخرى أقل وضوحًا. على الرغم من أن درجات الحرارة المرتفعة تعني جفافاً أكبر، إلا أن هطول الأمطار قد يزيد أو ينقص في أجزاء مختلفة من المنطقة[٢٩].

ومن ثم، ستعمل الظواهر المناخية المتطرفة وتغير المناخ كمضاعف لمخاطر انعدام الأمن الغذائي في القارة الأسيوية. ومع ذلك، فإن الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي حتى عام ٢٠٣٠ ستكون النمو السكاني والتحضر والتغيرات الاقتصادية. لذلك سيكون فهم كيفية تقاطع تغير المناخ والظواهر المتطرفة مع هذه العوامل المؤدية إلى الضعف وانعدام الأمن الغذائي أمراً بالغ الأهمية لجعل النظم الغذائية أكثر مقاومة للمناخ وأكثر قدرة على تلبية الاحتياجات المتغيرة.

ومن المتوقع أيضاً حدوث المزيد من التقلبات في أسعار الغذاء، وارتفاع المخاطر المرتبطة بالحصول على الطعام في الأسواق. حيث إنه من المرجح أن ترتفع تكاليف الإنتاج الغذائي بسبب ارتفاع تكاليف التكيف مع التغيرات المناخية والتدابير اللازمة للتخفيف من آثارها. وفي هذا الإطار، فإن ثمة توقعات أن ترتفع أسعار الأعلاف، بالإضافة إلى مشكلة ندرة المياه، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج[٣٠].

إن منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي أكثر مناطق العالم معاناةً من نقص التغذية؛ ويؤدي تغير المناخ إلى تصعيد الضغوط على النظم الغذائية. وللتكيف، وتتخذ منظمات البيئة خطوات من أجل عكس التدهور في النظم البيئية الساحلية وحماية مصايد الأسماك. أما الصين فهي تطور سلالات جديدة من الأرز يمكن أن تزدهر على الرغم من تغير المناخ.

اندثار المدن والأراضي:

يؤدي الاحترار العالمي إلى زيادة ذوبان الأنهار الجليدية، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات سطح البحر إلى ما بعد مستويات المد الآمن؛ وهو وضع يزداد سوءاً بسبب التعرية التي تسببها المياه أثناء تدفقها إلى البحر، إن سواحل العديد من البلدان قريبة من مستوى سطح البحر أو أدنى منه أو عليه؛ وعادة ما يكون للتغيير الطفيف في مستويات سطح البحر آثار مدمرة على السواحل. تمتلك قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت ما يصل إلى ٥ في المائة من أراضيها على ارتفاع أقل من متر واحد فوق مستوى سطح البحر، مما يجعلها عرضة للخطر، خاصةً وأن هذه المناطق هي مراكز للأنشطة الاقتصادية. على سبيل المثال، إذا كان مستوى سطح البحر سيرتفع بمقدار ١ و٣ و٥ أمتار، كما ستتأثر هذه البلدان بتدمير الشواطئ والبنية التحتية، مما يؤدي إلى خسارة مناطق منتجة اقتصادياً[٣١].

وفي العقد الماضي، شهدت منطقة جنوب آسيا ارتفاعاً في عدد الكوارث البيئية والأشخاص الذين تضرروا في أعقابها. الفيضانات ليست غريبة في باكستان، ولكن عندما اجتاح خُمس البلاد في عام ٢٠١٠، كان من الواضح أن هذه الظاهرة بدأت

تحدث على نطاق أوسع بكثير. وفقًا لعلماء المناخ، كان ارتفاع درجات حرارة المحيطات مساهماً رئيسياً في هذه الفيضانات. حدثت فيضانات كارثية مماثلة في كشمير الخاضعة للإدارة الهندية في عام ٢٠١٤، وأوتاراخاند في عام ٢٠١٣ وأجزاء أخرى من الهند في عام ٢٠١٥. في الهند وحدها، تسببت موجات الحر في وفاة ٤٦٢٠ شخصًا في السنوات الأربع الماضية، وتسببت موجة حر استمرت أسبوعين في عام ٢٠١٥ في وفاة ١٢٥٠ شخصًا في باكستان. كما تضرر ٣٣٠ مليون شخص آخر بالجفاف في عام ٢٠١٦[٣٢].

كما إنه من المتوقع أن تغمر المياه ١٧ بالمائة من الكتلة البرية في بنجلاديش بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، مما يؤدي إلى نزوح ١٨ مليون شخص على مدار الأربعين عامًا القادمة. في نيبال، يتآكل ١,٧ ملم من التربة السطحية كل عام خلال دورة الرياح الموسمية، مما يؤثر سلبًا على القدرة على زراعة المحاصيل للبيع أو القوت[٣٣].

كما هناك عدد من العوامل السياسية في آسيا تؤدي إلى تفاقم الوضع الراهن الهش، بما في ذلك ضعف الآليات المؤسسية، والافتقار إلى التنسيق الفعال والتأهب بين الوكالات ذات الصلة، وغياب المساءلة. خلال فيضانات عام ٢٠١٤ في كشمير الخاضعة للإدارة الهندية، أُجبر السكان المحليون على المشاركة في جهود الإنقاذ بسبب نقص موارد الإغاثة في حالات الكوارث. وبالمثل، فإن الهيئة الوطنية الباكستانية لإدارة الكوارث لديها تاريخ من التقاعس عن العمل أثناء الكوارث الطبيعية.

اندلاع الصراعات الأهلية:

أدت موجات الجفاف التي حدثت قبل عام ٢٠١١ إلى تدمير الأراضي الزراعية التي كان يعتمد عليها ٨٠٠ ألف شخص على الأقل في شرق سوريا، وأدى إلى نفوق ما لا يقل عن ٨٥٪ من مواشيهم. وهذا بدوره أدى إلى تهجير سكان المناطق الريفية الذين ذهبوا للبحث عن عمل في المدن السورية الكبرى، حيث شكلوا أحزمة محرومة من

المجتمعات المتفرقة المحيطة بحماة وحمص ودرعا، وقد وساهم ذلك في اندلاع الصراع في سوريا[٣٤].

ومن ثم، فإن تأثير التغير المناخي على الموارد الطبيعية -مقترنًا بالضغط الديموغرافي والاقتصادي والسياسي- يساهم في تقويض قدرة الدول على تلبية احتياجات مواطنيها وتزويدهم بالموارد الأساسية مثل الغذاء والمياه والطاقة وغيرها، وهو ما يؤدي بدوره إلى هشاشة الدول وتصاعد الصراعات الداخلية التي قد تمتد إلى التسبب في انهيارها، ومن هنا قد يمثل التغير المناخي تحديًا خطيرًا لاستقرار الدول وشرعية الحكومات.

وبالتالي تشير الدلائل إلى أنه هناك علاقة طردية بين تغير المناخ وبين النزاعات القبلية إذ أن النزاعات والصراعات تزداد عندما تزداد آثار التغير المناخي، لأن ذلك يسبب قلّة المراعي يرافقه شحة في المياه ومن ثم كثرة التنقل والاحتكاكات التي قد ينتج عنها النزاعات القبلية، لذلك فإن العوامل الجغرافية الطبيعية قد أوجدت أرضية مناسبة لنشوب الصراعات القبلية، بعد الجفاف الذي حل بالمنطقة حيث نتج عنه هجرة بعض القبائل من أراضيها مما أدى إلى نشوب صراعات بين هذه القبائل.

تصاعد الاحتجاجات البيئية:

تعتبر البيئة في حد ذاتها، حسب معظم الروايات، مظهرًا حديثًا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. هذا لا يعني أن المجتمعات في المنطقة لم تهتم تقليديًا بالموارد الطبيعية التي تعتمد عليها سبل عيشها، ولكن المنظمات المعنية حصريًا بقضايا الحفظ هي من الوافدين الجدد نسبيًا، على الرغم من منظمات الحفظ الدولية، مثل الصندوق العالمي للطبيعة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، يعملان في القارة الأسيوية منذ عدة عقود. لكن تتمتع المنظمات البيئية في آسيا والمحيط الهادئ من هذا النوع الغربي بتقاليد أطول نسبيًا في البلدان الصناعية في أستراليا ونيوزيلندا، ولكنها أصبحت أيضًا قائمة في البلدان الصناعية الحديثة (NICs) في كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ، وحتى في الآونة الأخيرة في ماليزيا وتايلاند.

وذلك في إطار أن التهديدات الناتجة عن تغير المناخ تمتد إلى ما هو أبعد من

مجالات الأمن البيئي والاجتماعي والإنساني، وتتداخل مع الأمن التقليدي والاستقرار الداخلي، وتؤكد هذه الحاجة إلى زيادة الضغط على الاقتصادات الصناعية وغيرها من الاقتصادات سريعة النمو في البلدان التي تساهم بأكبر حصة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ للمشاركة بنشاط في مواجهة عواقبه الخطيرة؛ لتغيير التصورات حول المخاطر المتعلقة بالأمن البيئي بين النخب السياسية والإعلامية؛ إيجاد طرق بديلة لمعالجة أزمات نقص الغذاء والماء؛ ووضع سياسات للتعامل مع موجات المشردين داخليا المتوقعة.

المطلب الثاني
الجهود الأسيوية في مكافحة تداعيات التغير المناخي

كان للتغيرات المناخية في القارة الأسيوية آثار على موارد المياه، ومستوى البحر والمناطق الساحلية، وصحة الإنسان والتنمية، وإنتاج الغذاء، والتنوع البيولوجي، واستخدام الأراضي والتخطيط الحضري، والسياحة، والأمن القومي، والسيطرة على النزاعات من بين جوانب أخرى من الحياة اليومية.

وفي إطار التكيف مع التغير المناخي، تبنت البلدان ممارسات زراعية تقلل من استهلاك المياه وتحافظ على الموارد المائية المحدودة، وتستغل المياه القليلة المتاحة من خلال تغيير أنماط المحاصيل. بالإضافة إلى ذلك، طورت دول القارة الأسيوية محاصيل مقاومة للجفاف لتحسين الأمن الغذائي في المنطقة.

كما استجابت البلدان الأسيوية لتغير مستويات سطح البحر من خلال تعزيز البنية التحتية على الساحل، وإيجاد أراض زراعية بديلة، وقد تبنت العديد من هذه الدول تدابير تخفيف يمكن أن تعكس حالة تغير المناخ إذا كانت البلدان متسقة وفعالة بدرجة كافية، تهدف هذه التدابير إلى تحسين استدامة إدارة البيئة، وذلك بشكل أساسي من خلال زيادة كمية ونوعية مصادر الطاقة المتجددة المستخدمة في المنطقة،على الرغم من أنها مفككة ومعزولة وغير منظمة، فقد نجحت هذه التدابير في تقليل مستويات انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ، وتعزيز مصارف ثاني أكسيد الكربون.

بعض تدابير التخفيف من قبل الدول الأسيوية:

تدرك معظم البلدان الأسيوية حالياً أن التكيف مع تغير المناخ بات أولوية ملحة وبدأت بالفعل تعالج التحديات المناخية. وينبغي إعطاء أولوية للتدابير التي تعود بنفع كبير في ظل كل السيناريوهات الممكنة لتغير المناخ (ما يسمى "التدابير عالية القيمة التي لا يُنْدَم عليها") وبناء القدرة على التكيف مع التحديات المناخية في المستقبل[٣٥].

١. يعتبر القطاع الصناعي ثاني أكبر مستهلك للطاقة في دول أسيا، والقطاع في طور تنفيذ تغييرات تؤدي إلى تقليل حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. يعتمد القطاع الصناعي على استخدام آلات ذات كفاءة احتراق عالية لتقليل كمية الانبعاثات المهدرة. بالإضافة إلى ذلك، يتبنى القطاع إجراءات استرداد الحرارة المهدرة حيث يتم استخدام الحرارة من المكونات الصناعية لأغراض أخرى بدلاً من إطلاقها في الغلاف الجوي. أخيراً، يتبنى القطاع الصناعي استخدام الآلات ذات معامل القدرة العالي، والإضاءة الموفرة للطاقة لمنع هدر الطاقة[]. فعلى سبيل المثال، كأكبر مصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم في السنوات الأخيرة، تعاني الصين من تلوث الهواء السيئ السمعة، فقد تسببت صناعاتها كثيفة الكربون في حدوث تحديات بيئية إضافية، بما في ذلك ندرة المياه وتلوث التربة. ومثل بقية العالم، ستواجه الصين عواقب وخيمة بشكل متزايد لتغير المناخ في العقود القادمة، بما في ذلك الفيضانات والجفاف. رداً على ذلك، نفذت بكين سياسات للحد من الانبعاثات ووقف المزيد من التدهور، مثل توقيع اتفاقية باريس لعام ٢٠١٥ بشأن المناخ والتعهد بأن تكون محايدة للكربون بحلول عام ٢٠٦٠.

٢. قامت البلدان الآسيوية بتعديل قوانين البناء الخاصة بها للالتزام بالكفاءة العالية وخفض استهلاك الطاقة؛ بما في ذلك التغييرات في التدفئة وعزل المباني. استجابةً للعوامل المناخية والاقتصادية والعوامل المتعلقة بإصدار الشهادات، تبنت الدول الآسيوية مفاهيم واستراتيجيات المباني الخضراء لتقليل استهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وزيادة الكفاءة.

٣. من المتوقع أن يكون الغاز الطبيعي بديلاً قابلاً للتطبيق للنفط قبل أن يتمكن العالم من تطوير تقنيات لاستخدام الوقود المستدام، وذلك لأن الغاز الطبيعي ينتج كميات أقل من ثاني أكسيد الكربون عند استخدامه لتوليد الطاقة والصناعة والنقل والأغراض المنزلية والتجارية. وقد بدأت الدول الأسيوية في تبني استخدام الغاز الطبيعي.

٤. باشرت دولة الإمارات في تنفيذ ١٤ مشروعاً بغرض الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة (GHGs) تحت مظلة مشاريع آلية التنمية النظيفة. ويقدر إجمالي الانخفاض السنوي المتوقع لهذه المشاريع بحوالي مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون[٣٧]. كما تشجع الأردن مواطنيها على اقتناء السيارات الهجينة والكهربائية بالكامل من خلال تقديم إعفاءات جمركية وضريبية.

٥. مع التحضر السريع الذي يمثل تحديات وفرصاً مناخية، اكتشف كيف تتجه تايلاند إلى الطبيعة لتحسين المرونة والقدرة على العيش في المدن بالإضافة إلى تقرير جديد يستكشف الابتكارات في التخطيط الحضري والحوكمة.

٦. في الصين، تحول ٥٠٠ مليون شخص إلى تطبيق مشهور لتسجيل ما يفعلونه لخفض الانبعاثات. النتيجة: تم زرع ١٠٠ مليون شجرة بالإضافة إلى ٤٠٠،٠٠٠ فرصة عمل تم إنشاؤها من خلال ذلك.

إجمالاً، يعد تغير المناخ مشكلة ذات اهتمام عالمي، لا سيما بالنظر إلى الآثار الضارة لتغير المناخ على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. على الرغم من قدرته التدميرية، من السهل نسبياً التحكم في تغير المناخ وعكس اتجاهه إذا عمل الأفراد والمجتمعات والبلدان معاً كفريق واحد، حيث تبنت البلدان الأسيوية تدابير تخفيف مختلفة بما في ذلك زيادة الكفاءة في استهلاك الطاقة، والتحول من استخدام النفط كوقود أساسي من بين محاولات أخرى لتقليل حجم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ومع ذلك، فقد تعاملت البلدان مع هذه الإجراءات ككيانات منفصلة، مما يقوض أهمية التعاون للحد من الآثار السلبية وعكس حالة تغير المناخ.

الخاتمة

تعد قضية التغيرات المناخية أمر واقع من الناحية العلمية وقد اتفق معظم العلماء والخبراء أن ظاهرة التغيرات المناخية هي في الأغلب نتيجة الأنشطة البشرية كثيفة استخدامات الطاقة الاحفورية على مدار طويل، بداية من الثورة الصناعية الاولى في القرن الثامن عشر حيث لم يكن في هذا التوقيت اهتمام بالبيئة، وأن الانبعاثات الكربونية نتيجة هذه الأنشطة هي ما تسببت في هذه التغيرات.

وقد اختتمت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

النتائج:

١. إن غالبية الآثار العكسية للتغير المناخي تعاني منها المجتمعات الفقيرة وذات الدخل المنخفض حول العالم، والتي تتميز بمستويات كبيرة من التعرض للعوامل البيئية المؤثرة المتمثلة في الصحة والثروة والعناصر الأخرى، بالإضافة إلى مستويات منخفضة من القدرة المتوفرة للتأقلم مع التغير المناخي.

٢. أثارت التغيرات المناخية التساؤلات حول العدالة المناخية حيث إن أكثر ٥٠ دولة نامية حول العالم لا تعدّ مسؤولة عن أكثر من ١% من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتي تتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمية.

٣. للتغير المناخي القدرة على زيادة حدة مظاهر التوتر القائمة أو خلق توترات جديدة – حيث يعدّ أداة مضاعفة للتهديدات، بل ربما يمثل عاملاً محفزًا للصراع العنيف ومصدرًا لتهديد الأمن العالمي والانساني.

٤. لا يوجد حل واحد يناسب القارة الأسيوية بأكملها لأن كل بلد يواجه مجموعة التحديات الخاصة به، إلا أن هناك بعض المبادئ المشتركة التي تنطبق على المنطقة بأسرها.

٥. تقع البلدان الأقل قدرة على تحمل تغير المناخ، بما في ذلك الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات مثل سوريا والعراق، تحت ضغوط الانكشاف للمخاطر المناخية والتعرض لحدوثها، وقد كانت المعاناة شديدة حيث أودت الكوارث المناخية بحياة أعداد أكبر أو ألحقت بهم الضرر.

التوصيات:

١. مثل بقية العالم، يجب أن تعمل القارة الأسيوية من أجل استخدام الطاقة المستدامة، والزراعة غير المعتمدة على المناخ، والممارسات الفعالة والمستدامة لإدارة النفايات، والاستخدام الفعال للأراضي والغابات. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق ذلك ما لم تغير الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين الطريقة التي تُدار بها المنطقة. على سبيل المثال، يجب على البلدان التوقف عن القيام بالحفاظ على البيئة كوحدات منفصلة، والعمل من أجل التكامل والتنسيق الإقليمي والدولي.

٢. دعوة الدول الآسيوية إلى تعزيز النهج التكاملي الشامل لكل القطاعات المعنية بتغير المُناخ، من مياه وتربة وإنتاج زراعي وبيئة واجتماع واقتصاد، وعند وضع وتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالتكيف مع آثار تغير المناخ.

٣. الاستثمار في الطاقات المتجددة بتمويل مصادر الطاقة المتجددة لإحداث تغيرات ملموسة.

٤. بناء قدرة على الصمود في جميع أنشطة التنمية وزيادة المساندة المالية للاستعداد لتغير المناخ والعمل على منعه.

٥. زيادة برامج التوعية البيئية وتعريف الجمهور على مسببات تغير المناخ وآثاره على الانسان والبيئة.

٦. بناء قدرات الدول الأسيوية وأصحاب المصلحة الإقليميين لتعزيز الأطر المؤسسية وتطوير البرامج والسياسات الخاصة بمواجهة التغيرات المناخية.

٧. تعزيز الاستجابات الشاملة للتحديات المتعلقة بالمناخ التي تؤثر على المياه والطاقة والأمن الغذائي.

٨. توسيع جهود بناء القدرات على مختلف المستويات التقنية من خلال عقد حلقات عمل بشأن نمذجة المناخ والوسائل والأدوات المالية لدعم مفاوضات تغير المناخ وعمليات التقييم والحصول على التمويل ونقل التكنولوجيا.

٩. تقديم تحديثات منتظمة عن تطورات تغير المناخ للمفاوضين والجهات الفاعلة الأخرى في مجال التكيف والتخفيف، مع التأكيد على مبدأ التنسيق في التنفيذ مع المنظمات المعنية.

المراجع والمصادر

١. وجدان ضرار عمر أحمد، التغير المناخي في السودان "دراسة حالة منطقة الخرطوم"، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، مج: (١١)، ع: (٤٤)، يوليو ٢٠١٨م، ص١٧٣.

٢. تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العاشرة، ٢٠٠٩م، ص٤.

3. National Climate Change Secretariat, International Efforts, Link: https://www.nccs.gov.sg/climate-change-and-singapore/international-efforts, (29 Sep 2022).

٤. محرم الحداد وعبدالمنعم عبدالرحمن وبسمة الحداد، ظاهرة التغير المناخي العالمي والاحتباس الحراري "الأهمية- أساسيات الاختلاف- نماذج المحاكاة وتقييمها الفني"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، د.ت، ص١١٠.

٥. حصة عبدالعزيز المبارك وزكية راضي الحاجي، تحليل أثر ارتفاع درجة الحرارة على التوسعات العمرانية الأفقية في محافظة الإحساء "دراسة تطبيقية باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية"، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، ع: (٢)، أبريل ٢٠١٩م، ص٧٣.

٦. أحمد قنديل، مصر واتفاق باريس لمواجهة التغير المناخي: الطريق إلى عام ٢٠٢٠. كراسات استراتيجية. العدد ٢٧٤. مارس ٢٠١٧، ص:٣

7. Climate Change 2014: Synthesis Report. Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change [Core Writing Team, R.K. Pachauri and L.A. Meyer (eds.)]. IPCC, Geneva, Switzerland, p 121.

٨. عبدالإله الصطوف، التلوث البيئي أزمة العصر، دار الزهور للنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠٠٦م، ص٨٢.

9. Cristina Serban and Carmen Maftei, Thermal Analysis of Climate Regions Using Remote Sensing and Grid Computing. Faculty of Civil Engineering, 2011, P.35.

١٠. وجدان ضرار عمر أحمد، التغير المناخي في السودان "دراسة حالة منطقة الخرطوم"، مرجع سابق، ص١٧٤.

١١. محمود مدني وسحر عبد الجيد ومنى مراد، الآثار المستقبلية للتغيرات المناخية على

قطاع الزراعة في مصر.. تقدير التكاليف، مجلة دراسات مستقبلية، ع: ١٦، يناير ٢٠١١، ص٣٣.
١٢. مركز معلومات تغير المناخ والطاقة المتجددة، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ص ١٨-١٩.
١٣. تأثيرات التغير المناخي، The New Humanitarian، تاريخ النشر (٣١ يوليو ٢٠٠٨)، تاريخ الاطلاع (٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢)، على الرابط التالي: https:// www.thenewhumanitarian.org/ar/report/1503
١٤. عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠١٥، ص ٥٥.
١٥. حسين محمد الظاهر، الأمن القومي العربي: مدخل نظري، مجلة الدراسات اليمنية، العدد ٤٨، مارس ٢٠١٣، ص ١٥.
١٦. فايز محمد دويري، الأمن الوطني، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٣، ص ٦٢.
١٧. جهاد عودة، النظام الدولي، نظريات وإشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٥، ص ٨٥.
١٨. ياد محمد سمير، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير ١٩٩١_٢٠٠٦، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٩٩.
١٩. أمحند برقوق، عولمة التهديدات وإشكالية الأمن الإنساني، دراسات استراتيجية، ع ١٠، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، الجزائر، ٢٠٠٩، ص٥.
٢٠. أمحند برقوق، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة، دراسات استراتيجية، ع ١٣، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، الجزائر، ٢٠١٠، ص٥.
21. S.Ogata and Johan Cels: "Humain security:Protecting and empowering the people», Global governance, 9 (3), 2003, p.274.
22. Ibid, p.274.
٢٣. أمل مختار، التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني، مجلة الديمقراطية، مج ١١، ع ٤٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة، إبريل ٢٠١١، ص١١٥-١١٦.
٢٤. المرجع السابق، ص١١٦.
25. UNDP: "Human Development Report", New York? UNDP, 1994, pp:22-44.
26. Ibid pp. 24-33.

- وأيضاً: أمل مختار، التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني، مرجع سابق، ص١١٦-١١٧.

27. Department of Foreign Affairs and International trade (Canada): "Human Security: Safety for people in a changing world", Ottawa: Department of Foreign Affairs, 1999, p. 5.

٢٨. ضيف الله علي احمد علي، التغيرات المناخية وآثارها المستقبلية على اليمن، رؤى في الآداب والعلوم السياسية، المجلد ١، عدد ٤، ص٩١-٩٢.

٢٩. سالم اللوزي، وآخرون، تحديات الأمن الغذائي العربي، المؤسسة العربية، عمان، ٢٠٠٩، ص٥١-٥٣.

٣٠. المرجع السابق، ص٥٢.

31. M.K. Tolba, & N.W. Saab, Arab environment: Climate change, Arab Forum for Environment and Development (AFED), Lebanon, 2009, P47.

32. Adil Yousaf, Climate Change: Direct Threat to Stability in South Asia, South Asian Voices, (August 14, 2017), (9 OCT 2022), Link: https://southasianvoices.org/climate-change-threat-to-stability-in-south-asia/

33. Ibid.

٣٤. مصطفى رستم، التغيير المناخي يهدد بمجاعة تحدق بـــ ١٢ مليون سوري، اندبندنت عربية، تاريخ النشر (٢٨ أكتوبر ٢٠٢١)، تاريخ الاطلاع (٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢)، على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com/node/٢٧٢١١١/

٣٥. جهاد أزعور وكريستوف دوينوالد، دون إجراءات للتكيف، تواجه منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى خسائر مناخية فادحة، IMFBlog، تاريخ النشر (٣٠ مارس ٢٠٢٢)، تاريخ الاطلاع (١ أكتوبر ٢٠٢٢)، على الرابط التالي: https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/٢٠٢٢/٠٣/٣٠/blog-without-adaptation-middle-east-and-central-asia-face-crippling-climate-losses

36. M.K. Tolba, & N.W. Saab, Arab environment: Climate change, Arab Forum for Environment and Development (AFED), Op, Cit, P15.

٣٧. تصدي دولة الإمارات للتغير المناخي، بوابة حكومة الإمارات، على الرابط التالي: https://u.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/climate-change/theuaesresponsetoclimatechange